دور الدولة فى تحقيق العدالة الإقتصادية

The Role of the State in achieving Economic Justice

إعداد

د/ سلوى محمد زكى السيد

٢٠٢٥

المقدمة

تُحقق العدالة دورًا داعمًا في إنشاء دعائم التنمية الإقتصادية، فهي تُعد قانون يكفل من خلاله معالجة جميع مظاهر الفقر والجهل، من خلال القضاء على الإستغلال، وتنظيم الثروات ورفع مستوى معيشة جميع أفراد المجتمع، و تعتبر العدالة الإقتصادية من الحقوق اللصيقة بالجوانب الشخصية والعقائدية في حياة أى إنسان، فكل إنسان يسعى للتمتع بهذه الحقوق بما يتفق مع عقيدته الخاصة، ولذلك تختلف العدالة الإقتصادية من حيث النطاق والأثر من دولة لأخرى، ومن مجتمع لآخر، وذلك حسب العقيدة الدينية، والظروف الإقتصادية، ومنظومة القيم والأخلاق السائدة في المجتمع أو الدولة، مع ضمان حد أدنى من هذه الحقوق والحريات المتفق عليها بين مختلف دول العالم بإعتبارها من الحقوق الطبيعية واللصيقة التى يجب أن يتمتع بها كل إنسان ليس لسبب آخر سوى لكونه إنسان، وإن اختلفت كيفية ممارسته الذاتية لهذه الحقوق والحريات من الناحية الفعلية حسب قناعته الذاتية ومعتقداته الدينية، وذلك دون الخروج على النظام العام والآداب السائدة في الدولة أو المجتمع الذى يعيش فيه، لأن ممارسة الحرية يجب ألا تتعارض مع القيم التى تسود فى المجتمعات التى يقطن فيها كل شخص .

وتشكل العدالة الإقتصادية أحد أهم الأهداف الأساسية التي يفترض ان تسعى الدول من خلال أنظمتها السياسية والدستورية الحديثة الى تحقيقها بين أفراد المجتمع الواحد، وتعتبر الدولة هي الحامي لهذه الحقوق الاقتصادية من كل الإنتهاكات والتجاوزات التى تمسها، وأصبحت من أهم الأدوار التى تضطلع بها الأنظمة الحديثة .

وبمقتضى هذا المضمون الواسع يجب أن تنتفى كل صور ومظاهر وأشكال الظلم الإقتصادي والإستغلال والقهر والحرمان من الثروة، فهى عدالة توزيعية تلتزم فيها السلطة التنفيذية بتحقيق مساواة الجميع أمام القانون والقضاء، وأمام الأعباء والتكاليف العامة وكذا ضمان فرص متكافئة للجميع،

فالعدالة ضريبة تلتزم فيها السلطة التشريعية بمراعاتها عند سن أى تشريع، وهى عدالة حقوقية تتمثل فى مجموعة حقوق الإنسان الإقتصادية والبيئية والثقافية التى تلزم الدولة بالتدخل الإيجابى لتمكين الأفراد من التمتع بها، كالحق فى العمل وفى السكن اللائق وفى الصحة وفى البيئة السليمة وفى الرعاية الاجتماعية، مما يجعلها مبدأ ذو قيمة دستورية سامية.

لذا كان لزامًا على الدولة أن يكون لها دوراً فى تحقيق العدالة الإقتصادية بين أفراد المجتمع الواحد، بحيث يكون عليها أن تتدخل فى المجال الإقتصادي لإسباغ روح العدالة بين المواطنين الذين يعيشون على أرضها، وعدم جورِ طرف على الآخر، كدورها في توزيع مواردها بطريقة عادلة، مما يستلزم تدخلاً ايجابياً منها لبسط إرداتها التى تهدف الى توزيع عادل لهذه الموارد لتقليل التفاوتات الإقتصادية وضمان توزيع اكثر عدالة للموارد والثروات.

وقد سبقت الشريعة الإسلامية القوانين الوضعية في المساواة بين الأفراد فى العدالة الإقتصادية، حيث نص القرآن الكريم والسنة النبوية على ضرورة المساواة بين الأفراد في المسائل التى تخص التوزيع العادل للموارد الإقتصادية للدولة، وهذا إن دل فإنما يدل على أن الشريعة الاسلامية كان لها فضل السبق فى ذلك .

ومن خلال دراستنا لهذا البحث سنقوم بتقسيمه الى مبحثين على النحو التالى:

المبحث الأول: مفهوم الدولة ومدى حقها في التدخل فى النشاط الإقتصادي.

المبحث الثانى: مضمون العدالة الإقتصادية ومبادئها ومقومات تحقيقها .

المبحث الأول: مفهوم الدولة ومدى حقها في التدخل فى النشاط الإقتصادي

لقد تشكلت الدولة عبر الزمان من خلال وجود رقعة من الأرض تتوفر فيها أسباب العيش من ماء و غذاء للإنسان وأكل للحيوان و طقس يتحمله كلاهما، هذه الأرض بهذه المواصفات تجلب اليها الأفراد فيسكنوها فيُسمون بالسكان ولو بدأ عددهم قليلًا جدًا، يتزاوج هؤلاء السكان من ذكور وإناث، فينجبون جيلًا يتلوه جيل، فتنتقل التركيبة من أُسرة إلى مجموعة أُسر فتتشكل العشيرة ثم القبيلة، ويستمر تزايد السكان فيكونوا قرية أو مجموعة قرى، فتنشأ المدينة لتتحول مع مرور الزمن إلى مدن يشعر سكانها بالحاجة إلى سلطة معينة تحكمها و تُسيّر شؤونها خاصة مع تشعُّب حاجيات الحياة المادية والمعنوية وظهور الإختلاف في الآراء حول كيفيات تسيير تلك الشؤون من طرف أبناء السكان الذين أصبحوا شعبًا كاملًا يبحث عن العدالة و القانون(١).

ومما لا شك فيه ان الدولة بمفهومها الحديث هى راعية لسكانها وساهرة على حماية حقوقهم, اذا لابد لها من التدخل لحمايتهم من الظروف الاقتصادية التى يمكن ان تلم بهم سواء من ناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

وسيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين على النحو التالى:

المطلب الأول: مفهوم الدولة .

المطلب الثانى: دور الدولة عند التدخل فى النشاط الإقتصادي وصور تدخلها.

(١) د. أحمد سبع : دور **الدولة فى الاقتصاد بين الضرورة والحدود**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية, العدد ٧, ٢٠١٦, ص ١٥٠ .

المطلب الاول: مفهوم الدولة.

تميزت العصور القديمة والوسطى بغياب مفهوم الدولة بشكلها الحالي، حيث انتشرت مسميات مختلفة منها، الإمبراطورية، والسلطنة، والممالك، إلا أن أغلب الممالك التي حكمت في العصور الوسطى في أوروبا حكمت بإسم الدين، كفرنسا على سبيل المثال، وكان لسلطة الكنيسة أثر سلبي في التحكم بالدولة وسياستها، وإمكانها في عزل الملوك والأمراء عن طريق سحب الثقة منهم وفصلهم من الكنيسة، ما يعني إفتقادهم لثقة وطاعة الشعب الذي يثق بالكنيسة لما كانوا يروا من أنَّها تطبيق لإرادة الرب، فانتشرت الحروب الدينية لمدة ثلاثين عاماً وإنتهت في عام ١٦٤٨ بتوقيع اتفاقية وستفاليا في أوروبا؛ واضعة حدًا للحرب الدينية وسلطة الكنيسة على الحكم؛ بإنشاء نظام جديد للدول في أوروبا عرف فيما بعد باسم الدولة الحديثة وتَعَمَّمَ في أنحاء العالم فيما بعد، فظهرت الدولة في القرن ال١٦ بعد ان تحولت السلطة السياسية الى مؤسسة، ولم تعد ملكية خاصة لشخص الحاكم، بل أصبحت سلطة تمارس على يد أحرار.

ويخضع مفهوم الدولة نفسه إلى التجديد والتحديث ويأتى ذلك بفعل التطور والحداثة الذي تعرفه الحياة الإنسانية وإذا كان هناك نموذجًا نظريًا يحدد الخطوط الرئيسية للدولة، فإن الواقع يفرض نماذج تختلف كثيرًا أوقليلًا عن النموذج النظري بفعل إختلاف الظروف المحلية وخصوصية مجتمعات الدول.

يقول هارولد لاسكي ولا أستطيع أن أدعي هنا أنني أتناول تاريخ الدولة، وإنما أكتفي فقط بأن أؤكد أن طابع الدولة بوصفها هيئة ذات سيادة كان نتاج سلسلة طويلة من الظروف التاريخية التي كان أهمها – في فترة الإصلاح (يقصد فترة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر) – والحاجة إلى وجود هيئة تنظيمية، يمكن أن ترجع إليها وقد أكدت الدولة أولويتها فى كل مطالب السلطة لاتخاذ قرارات نهائية حققت في هذه الفترة أمل الناس في

سلام منظم، وهو الشيء الذي لم تستطع أي هيئة أن تدعي أنها تكفل الهيئات الأخرى، فإن فوضى المذاهب الدينية لم تحقق شيئا يذكر اللهم إلا الصراع، كما أن التنظيم الاقتصادي كان محليًا، وذا طابع فردي لدرجة أنه لم يكن قادرًا على وضع قواعد عامة، وبرزت الدولة بإعتبارها الهيئة الوحيدة القادرة على وضع الأوامر القانونية، التي تلتزم احترامها جمهَرة الناس، وكانت قادرة على تنظيم الحياة، لأنه لولا أوامرها لما كان هناك نظام، وكانت قوتها نابعًا من قدرتها على فرض إراداتها على جميع الأفراد، بينما لم تستطع الهيئات الأخرى التي تنافسها تحقيق ذلك رغم أن نضال هذه الهيئات لم يكن أقل مراسًا من نضال الدولة في هذا السبيل[١]، لذلك كان لابد من تدخل الدولة اقتصاديًا لحماية الطبقات الأقل حظًا من الناحية الاقتصادية، وذلك بهدف منع الفوضى الإجتماعية التى يمكن ان تنجم عن عدم العدالة فى توزيع الموارد الإقتصادية للدولة.

وفي هذا المطلب سنتحدث عن

١- مضمون الدولة

٢- دور الدولة عند التدخل في النشاط الاقتصادى لتحقيق العدالة الإقتصادية

أولا: مضمون الدولة

تعد الدولة أهم شخص معنوي من أشخاص القانون العام **ومفهوم الدولة** مصطلح سياسي يعبِرّ عن مدلول ذو معنى واسع، وإنّ التعرف على طبيعة الدولة بتعريف منضبط يتم عن طريق الوعي بالفرق بين المجتمع والدولة والحكومة[٢].

---

(١) هارولد لاسكي: **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة عز الدين محمد حسين ، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٥ – ١٦ .

(٢) محمد دويدار: **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، بيروت، ص ١٦ – ١٨ .

وتعرف الدولة بأنها هي شكل من أشكال التنظيم، فهي التنظيم الذي يُحَدد العلاقة بين الفئات أوالطبقات الإجتماعية الحاكمة والطبقات الإجتماعية المحكومة، متضمنا تركيب الدولة ووظائفها يضاف إلى ذلك أنّ الإنتاج في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الري يستلزم السيطرة على الأنهار وشق القنوات لتنظيم إستخدام المياه إلى غير ذلك من الأشكال الكبيرة التي يعجز الأفراد عن القيام بها، الأمر الذي يدفع إلى وجود سلطة مركزية منظمة تتولى القيام بهذه الأشغال الكبيرة ويخلق بالتالي وظيفة إقتصادية تقوم بها الدولة[١].

وتعرف الدولة من ومنظور إقتصادي بأنها "المؤسسة المكلفة بوضع وتطبيق السياسات الإقتصادية ويعتبر هذا التعريف أن الحكومة هي كالدولة.

وهناك من عرفها بانها مؤسسة قانونية تجسد مجتمعًا سياسيًا منظمًا، وهي تجمّع لأفراد على إقليم معين وتحت قيادة حكومية [٢].

تعريف الدولة في القانون الوضعي هو مجموع القواعد الجاري العمل بها في زمن معين وفي مكان معين أو مجتمع معين، ومحتواه هو نتاج لما وضعته الأجهزة المختصة بالتشريع.

وتعريف الدولة في القانون الطبيعي هو تلك القواعد التي تجد مصدرها في الطبيعة، فالدولة ما هي إلا ظاهرة من ظواهر الإجتماع الطبيعي، تولدت حسب قانون طبيعي، حكمها مندرج تحت حكم المجتمع العام، فالدولة إما أن تكون طبيعية صالحة أو تكون غير طبيعية فاسدة، فالدولة الطبيعية هى التي تخدم المجتمع فتوفر لافرادها سبل السعي والكسب وطلب العلم والحفاظ على الأمن في الداخل والسلم في الخارج، أما الدولة غير الطبيعية هي دولة فاسدة مناقضة للمجتمع مبنية على العنف والاستبداد، فدولة السطو هذه لا تخدم

---

(١) د. رجاء خضر ، غصام عبد الوهاب: **أصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي دراسة مقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والتقليدي**، فى مجلة العلوم الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة النيلين، ٢٠١٤، ص ٣ .

(٢) د.نادية الهواس ، محاضرات في المفاهيم الأساسية للقانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله،٢٠١٣، ص١٤.

المجتمع، تفضل الجهل على العلم، لا تهتم بمكاسب الأفراد ولا تهتم برفاهيتهم.[١]

عند ابن خلدون فان الدولة هي ظاهرة في كل مرة تنتهي فيها الدورة اسياسية فهي من وجهة نظره غير مستقرة، وتتكون من عناصر أساسية: الشعب، الإقليم، السلطة، ويوكل ابن خلدون للدولة عدة أدوار بأشكال مختلفة في الحياة الإقتصادية، فالدولة تضرب النقود وتراقبها، تفرض الضرائب وتجبيها، تراقب الأسواق وتلاحق وترصد الغش، فضلًا عن دورها فى توفير الأمن والعدالة، وتضع الأُطر والأُسس الضرورية لحماية الأفراد من تجاوز بعضهم على حرية وحقوق البعض الآخر.[٢]

وهناك من يعرف الدولة بأنها نتاج إجتماعي ظهر من خلال عملية تحّول المجتمع إلى مجتمع سياسي ذي سلطة منظمة، أي أنهّا نتاج تطّور الحياة الإجتماعية، وظهور الدولة كسلطة منظمة تؤدي دوراً في الحياة الاجتماعية، يتطلب سيطرتها على بعض الموارد البشرية والمادية في المجتمع للقيام بالخدمات العامة التي تهدف إلى إشباع ما يسمى إصطلاحاً بالحاجات العامة.[٣]

المطلب الثاني: دور الدولة عند التدخل في النشاط الإقتصادي لتحقيق العدالة الإقتصادية

يعتبر موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق العدالة بين مواطنيها من الموضوعات التي تناولها المفكرون الإقتصاديون بالدراسة والتحليل منذ القدم حتى يومنا هذا، ويعود ذلك إلى المكانة التي تحتلها الدولة في المجتمع باعتبارها المدبر والمنظم لشئونه وتغلغل أجهزتها في شتى

(١) د.عبدالله العروي، مفهوم الدولة، الناشر/ المركز الثقافي العربي، ولا يوجد سنة نشر، ص ٢٢،٢٣.

(٢) د.رياض عزيز هادي، مجلة العلوم السياسية،العدد٣٧، العراق، مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون، ص ٨٦.

(٣) د. رجاء خضر ،غصام عبد الوهاب: **أصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي**، مرجع سابق، ص ٤ .

مجالات الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ولقد أصبح واضحًا بان للدولة دور كبير في قيادة وتوجيه الإقتصاد بما يحقق الأهداف التنموية، وهذا ما حدث في الكثير من الدول التي تبنت التخطيط كوسيلة للتنمية الإقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، سواء الرأسمالية منها كانجلترا وفرنسا وهولندا وإيطاليا، أو الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي(سابقًا) والصين، ورغم اختلاف الاقتصاديين في كيفية وفي حجم التدخل، فإنهم متفقون على أن هناك حدًا ادني من التدخل يجب على الدولة أن تقوم به، وذلك لحماية مواطنيها الغير قادرين ولذلك اختلفت صور وطبيعة وحجم هذا التدخل من دولة لأخرى ومن حقبة زمنية إلى أخرى، نظرا للمستجدات التي طرأت على الساحة الدولية وكذا بفعل الكثير من المتغيرات الفكرية والوقائع الاقتصادية، والمتتبع لأدبيات الفكر الاقتصادي يلاحظ بأنه ومنذ أن ظهرت الأفكار المختلفة للنظريات الاقتصادية بدأت الدول تتدخل أكثر في النشاط الاقتصادي بما فيها البلدان الرأسمالية الصناعية، فامتلكت الدولة بعض الصناعات الهامة، كما ارتفع الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وتم تدعيم المواد التموينية لأصحاب الدخل المحدود وارتفع الإنفاق الاستثماري في الأشغال العامة وارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحتى البلدان النامية تأثرت بهذه الأفكار حيث ظهرت بعض نظريات التنمية الخاصة بها التي تحث الحكومات على التدخل الواسع في النشاط الاقتصادي للتخلص من التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية، والتنبيه على الحكومات أن عدم المساواة في توزيع الدخل لاشك أنه سيقلص من الحد من الفقر، والعمل على توجيه مكاسب النمو للناس الأشد فقرًا[1]، الا أن الدولة لا يمكن لها أن

(1) Bourguignon F. (2016) Reflections on the “Equity and Development” World Development Report Ten Years Later. In: Basu K., Stiglitz J.E. (eds) Inequality and Growth: Patterns and Policy. International Economic Association Series. Palgrave Macmillan, London.

تكون حيادية حتى ولو اجتهدت في ذلك حتى مع انحسار دورها مع بزوغ نجم الرأسمالية، فما تزال الدولة تلعب دورًا محوريًا حتى في أكثر النظم الرأسمالية في العالم المعاصر وهو ما تشهد به العديد من التطورات الدولية في الوقت الحالي، سواء من خلال الأزمات الاقتصادية والمالية أومن خلال المجالات الجديدة التي أصبحت تضطلع بها والتي فرضتها عليها ظاهرة العولمة.

ويجمع الخبراء والمحللون على أن وقوع الأزمات المالية الحديثة و ما أفرزته من كوارث إقتصادية كونية مرتبط ارتباطًا شديدًا بالإنفلات التام في عالم المال لما خارج عن نطاق القواعد و النظم المتعارف عليها عبر قرون من الزمن، و أن ذلك ما كان ليقع لولا قبول دول مهيمنة على الاقتصاد العالمي بتغييب سلطات الرقابة و المتابعة و تعطيلها، كأجهزة تابعة لسلطة الدولة، عن أداء عملها تجاه المؤسسات والشركات المالية وسلوكياتها الاستغلالية المنفلتة من كل القيود القانونية والأخلاقية،كما أهملت العديد من الحكومات التشغيل الكامل للعمالة كهدف سياسي،مما أدى لاضعاف مؤسسات سوق العمل(١)، متحججة كعادتها بأن الأسواق تملك "قوتها الخفية" القادرة على تصويب أوتصحيح الازمات مهما اشتدت حدتها لكن وفى تناقض صارخ مع مبادئها الاقتصادية الرأسمالية، التزمت تلك الدول ذاتها بتحمل اعباء تلك الأزمات، ومن مال دافع الضرائب دون غيره، وراحت تضخ المبالغ الخيالية بالملايين من الدولارات والأوروات فلجأت على سبيل المثال، الحكومة الأمريكية للتدخل القوي و المباشر في الاقتصاد و خصصت ما قيمته ٧٠٠ مليار دولار لانقاذ القطاع المصرفي والاستحواذ على المشروعات المنهارة ومساعدة المشروعات المتعثرة، و صرح وزير الخزانة الامريكية "هني بولسون" بأن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة

(1) World Social Science Report 2016World Sco iaeSnRpenedenlRpS oRt SnRa2do0n

دون انهيار الاقتصاد الامريكي، وحتى لا تؤدي الديون المعدومة الى انهيار النظام المالي[1].

ومن خلال دراستنا لهذا المطلب سنقوم بتقسيمه على النحو التالى:

اولًا: آفاق تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي.

ثانيًا: صور تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لتحقيق العدالة الاقتصادية.

اولا: آفاق تدخل في النشاط الإقتصادي

عرفت مصر – شأنها شأن معظم الدول النامية – تطوراً كبيرا فى دور الدولة فى المجال الإقتصادي خلال النصف الاخير من القرن العشرين، وخرجت مصر من الحرب العالمية الثانية لتواجه مشكلتى تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادي، وفى بداية الخمسينات قامت الثورة المصرية واخذت على عاتقها مواجهة هاتين المشكلتين، واذا كان تحقيق الاستقلال السياسى وانهاء الاحتلال امرًا سهلًا نسبيا قد تحقق بمعاهدة الجلاء عام ١٩٥٤ فقد كانت قضية التنمية الاقتصادية اكثر وعورة وتعقيدًا، وكان الفكر السائد آنذالك هو ان الاسواق والقطاع الخاص – وخاصة فى الدول النامية – غير مهيئين للقيام باعباء التنمية، فاسواق الدول النامية قاصرة يشوبها الاختلال، كما انها تابعة للاقتصاد الغربى وغير قادرة على المنافسة، فضلا عن أن الاسعار لا تعبر عن الندرة الحقيقة بقدر ما تعكس مظاهر الاحتكار، كذلك فقد ثارت الشكوك حول قدرة القطاع الخاص على تحمل المخاطر وقيادة مسيرة التنمية وانه فى سعيه الى تحقيق الربح السريع قد يعرقل جهود التنمية ذاتها فضلا عن سيطرة الأجانب عليه، ولم يقتصر هذا الفكر على الأوساط اليسارية او

(١) د. حازم الببلاوى: **الأزمة المالية الحالية محاولة فهم**، ص ٢٥ ,على موقع http://www.iid.alnad.com

الراديكالية[1]، بل روجت له المؤسسات الدولية الرسمية مثل البنك الدولى بل والحكومة الامريكية آنذاك، فالبنك الدولى لا يقرض الا الحكومات أوبضمان الحكومات، وهو يرى ان الأسواق المحلية هزيلة لا يمكن الاعتماد عليها يعوزها بنية اساسية مادية ومؤسسية، ومن ثم فلابد من تدعيم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بقيامها مباشرة بالمشروعات الكبرى، وربما ساعد على شيوع هذه الافكار ما خلفته الحرب العالمية الثانية مكن تدمير لمعظم الاقتصاديات فى اوربت واليابان، بالتالى فقد تطلب الامر برامج هائلة لاعادة التعمير، فى مقدمتها مشروع مارشال، حيث قامت الحكومات بدور ملحوظ فى عملية البناء والتعمير[2]، وذلك منذ أن بدأت مصر عام ١٩٥٧ برامج التصنيع الخمسة مع الإلتجاء الى تمصير الشركات الاجنبية وذلك بعد العدوان الثلاثى على مصر، وأُنشأ القطاع العام، وقامت المؤسسات الإقتصادية بالإشراف على إدارة المشروعات الجديدة التى آلت ملكيتها الى الدولة.

وشهدت العقود الماضية جدلاً فكريًا كبيرًا بين مؤيدي ومعارضي تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، لعل أبرزه ما روجته المدرسة الإشتراكية التي منحت الدولة حق إحتكار وإدارة النشاط الإقتصادي من خلال التخطيط المركزي، ومن ثم فإنها الوحيدة التي لها حق امتلاك موارد ووسائل الإنتاج وأدواته، بينما تبنت المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية مفهوم الدولة الحارسة، التي تمارس وظيفة تقليدية تقتصر على مجالات الخدمات الأساسية من دفاع وأمن وقضاء، مع ترك النشاط الاقتصادي للأفراد بصورة جوهرية، إلا أن الاقتصاد الحر القائم على مبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، ما لبث أن مرّ بالعديد من الأزمات الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى لتهتز ثوابته والركائز التي قام

---

(١) مصطلح الراديكالية Radicalism يعود من الكلمة اليونانية Radix، وهذا المصطلح ظهر في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، تاريخيًا ظهربشكل مبكر مع الثورة الفرنسية، وهى حركة سياسية تتبع اساليب ثورية لتغيير نظم لقيم بأساليب جوهرية.

(٢) د. حازم الببلاوى: **دور الدولة فى الاقتصاد**, دار الشروق, ١٩٩٨, ص٨ .

عليها مع أحدث الأزمات التي واجهها، والتي تمثلت في الأزمة المالية العالمية، ومن هنا عاد الجدل مرة أخرى حول عودة الدولة في ثوبها التدخلي، ولكن بشكل رقابي ومنظم ومتحكم في آليات السوق التي فشلت في أن تصحح نفسها بنفسها.

واذا نظرنا الى الشريعة الاسلامية نجد أن للدولة الإسلامية دور فعال في تنمية الإقتصاد وتوجيه المدخرات وتوزيع وإعادة توزيع الدخول والثروات، فهي تبنى على مجموعة من الأسس التي حددت لها وفق المنهج الإسلامي كتحقيق التخصيص الأمثل للموارد، كما أنها تقوم بعدة وظائف منها: حفظ الدين، إقامة الحدود، ولكي تتجسد لنا دولة قائمة بذاتها تتحدى كل الصعاب ونظراً لتطور الدولة عبر القرون تزايد أهمية السياسة المالية وهي مجموعة التدابير والإجرءات التي تنتهجها الدولة وفقًا للمذاهب الإقتصادية وهي تعكس لنا الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة، وتحقق السياسة المالية ما وضعت من أجله عن طريق أدوات ووسائل الأولي متعلقة بالنفقات العامة والثانية بالإيرادات العامة والثالثة بالميزانية العامة[١].

وعلى الرغم من بساطة الحياة الاقتصادية في عصر إزدهار الحضارة الإسلامية إذا ما قورنت بالحياة الاقتصادية الحالية وما يميزها من تعقيدات واتساع، فقد قامت الدولة الإسلامية بانتهاج مذهب اقتصادي يعيد النظر في جوهر ما ساد قبلها من معاملات اقتصادية وبربط تلك التعاملات بالقيم العقائدية والأخلاقية التي تميز الإسلام، وتجسيدا لتلك القيم قامت الدولة بتوجيه الحياة الاقتصادية وتنظيمها، وبمراقبة استخدام الموارد وحسن استغلالها وكذا حسن توزيع الثروات والمداخيل وحماية الأسواق التجارية وتأمين المنافذ نحو الخارج.

---

(١) د. رجاء خضر، غصام عبد الوهاب: **أصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي**، مرجع سابق ص ٥ .

والدولـة الإسـلامية دولـة القـانون والمؤسسـات، ولا مكـان للعشـوائية والارتجال فيها، فكل شيء موضوع بقدر، وهناك ضوابط شرعية تضبط علاقة الحاكم بالمحكوم، وتجعل منها كلًا متكاملًا يتسم بالإنسجام و التوافق بدلًا من الصراع و النزاع، فالإسلام لا يتنافى مع الطبيعة البشرية على حرية الملكية الخاصة التي احترمها وحماها واعتبر التعدي عليها ظلمًا وجورًا، كما أن السماح للقطاع الخاص بالتواجد ليس معناه إعطاءه الحرية الكاملة من أجل الاستغلال(١).

ولقد عكست خطة التنمية المستدامة لعام٢٠٣٠(الأمم المتحدة ٢٠١٥) اجماعًا حول الحاجة الى نموزج تنمية مستدامٍ وشامل يكون فيه الرفاه هو محور التركيز الأساسي، وهي أجندة تحويلية يكون العنصر الأساسي فيها هو الحد من جميع جوانب عدم المساواه، بحيث يكون هذا هو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة(٢)، وتلعب الدولة دورًا هامًا في النشاط الاقتصادي لأي مجتمع سواء كان مجتمعًا أشتراكيًا أم رأسماليًا، ورغم أن حرية السوق كانت إطار الثورة الصناعية التي حققت تقدمًا هائلًا غير مسبوق في قوى الإنتاج والدخل والتراكم، إلا أن الشرور الإجتماعية الكثيرة التي انتجتها تلك الثورة؛ من إستغلال العمال والنساء والأطفال، وزيادة الفوارق الإجتماعية والأزمات الإقتصادية، والصراع على مصادر المواد الأولية والأسواق الخارجية، والتي مكنت من ظهور الإحتكارات الكبرى التي غذت الصراع الدولي، وأنتجت حربين عالميتين خلال ثلاثة عقود في القرن العشرين، ورغم ان جميع حكومات دول أمريكا الشمالية وأوربا كانت قد مارست التدخل في الانشطة

(١) د. رفيقة حروش: **الاقتصاد السياسي**، دار الأمّة، الجزائر ٢٠١١، ص ٢٨١.

(2) Cecchini,S. R. Holz,R and H. Soto de la Rosa. (2021). A toolkit for promoting equality: the contribution of social policies in Latin America and the Caribbean (LC/TS.2021/55), Santiago, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 2021

الاقتصادية لتصحيح ما تراه خللا في السوق، أوفي المجتمع، حتى لم يبقى في الاقتصاد الصناعي الحديث مجالا واحدا لم تلمسه يد التدخل الحكومى[1].

وهناك تعارض شديد بين أنصار تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى وبين أنصار عدم تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى،سنستعرض فيما يلي آراء كلا الطرفين وحججهم التي يستندون اليها.

أراء الاقتصاديون بخصوص تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي

اختلفت آراء الإقتصاديين بخصوص تدخل الدولة في النشاط الاقتصاد بين مؤيد وعارض، حيث ينادي البعض بعدم التدخل إلا في أضيق الحدود، لان تدخلها يضر بعمل اقتصاد السوق وبالتالي تظهر الاضطرابات الاقتصادية، في حين نجد البعض الآخر يحث على ضرورة التدخل على أوسع نطاق للقضاء على الاضطرابات الاقتصادية التي يمكن أن تلحق باقتصاد السوق، نستعرض فيما يلى آراء المعارضين والمؤيدين لفكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

أ : الآراء المؤيدة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي

على الناحية الاخرى ظهرت آراء اخرى تعكس الأراء المعارضة لتدخل الدولة فى المجال الاقتصادى، وهى الآراء المؤيدة لذلك، وهذه الآراء ايدت تدخل الدولة الواسع فى النشاط الاقتصادى فى ظل اقتصاد السوق، وكان أهم هذه الآراء ما ياتى:

١. **آراء التجاريين:** ينادي التجاريون بالتدخل الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية، ومع التزايد الكبير في حركة نمو التجارة وتراكم رأس

---

(١) د.هلال ادريس مجيد: **الدور الاقتصاد للدولة في ظل العولمة**، رسالة دكتوراه (بحث غير منشور)، الجامعة المستنصرية، بغداد , ٢٠٠٥، ص ١٨ .

المال، نادى التجاريون بإعطاء دور اكبر للدولة لإدارة النشاط الاقتصادي لحماية السوق الداخلية من الواردات المنافسة للصناعة الوطنية الناشئة، والعمل على تعظيم الثروة وتحقيق فائض في الميزان التجاري بتملك الدولة للمعادن النفيسة التي تمكنها من زيادة نشاطها الاقتصادي في التجارة الدولية، مع إشرافها على إنتاج السلع الموجهة للتصدير وتهيئة الظروف والأسباب لزيادة الصادرات[١].

ومما لا شك فيه فان موقف تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعتبر ردا على ما جاء في نظرية التوازن التلقائي لديفيد هيوم التي تنص على عدم التدخل لان المعادن النفيسة تتوزع تلقائيا دون الحاجة إلى وجود دولة، وان تدخل الدولة لتوزيع المعادن النفيسة يتسبب في ارتفاع أسعارها، الأمر الذي يؤدي إلى عجز الدولة على زيادة قيمة الصادرات.

٢. **الآراء الكينزية:** ظهرت النظرية الكينزية كمحاولة لعلاج الآثار السلبية لأزمة الكساد الكبير لعام ١٩٢٩، وقد أرجعت النظرية بان الاختلال الحاصل في الاقتصاد سببه عدم عمل الاقتصاد في مستوى أقل من التشغيل الكامل مما أنتج بطالة مرتفعة، والحل حسب هذه النظرية يكمن في تدخل الدولة من خلال زيادة حجم الطلب الكلي لزيادة معدل التشغيل، وان التشغيل الكامل لا يكون إلا عند مستوى استثمار محدد وهذا الأخير لا يتأتى إلا من خلال تدخل الدولة، وقد رفض كينز فكرة اليد الخفية التي كانت سائدةفي الفكر الكلاسيكي والقائلة بان التشغيل الكامل وتحقيق التوازن وتصحيح الانحرافات في الاقتصاد تكون تلقائية وبالتالي فهي مضمونة، ومن هنا نادى كينز بوجوب اضطلاع الدولة بدور هام ليس فقط من خلال السياسة المالية والنقدية، بل وأيضا من خلال القيام بالأعمال العامة وإنشاء

---

(١) د. رامي السيد فوزي: **دور الدولة في التنمية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠١, ص ٤٦ .

المرافق، ذلك أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو العامل القادر على تنمية الطلب الفعال حيث ينمي كل من الاستهلاك والاستثمار في نفس الوقت، وهذا كفيل للرفع من معدلات التشغيل والنمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[١].

٣. **آراء أنصار دولة الرفاهية:** يتمحور مضمون هذا الفكر حول تخفيف مساوئ الرأسمالية والحد من جاذبية الاشتراكية، ويرى أصحابه بان المنافسة الكاملة هي الضامن الوحيد لتحقيق الرفاهية المثلى للأفراد دون تدخل الدولة، لكن وجود حالات الاحتكار وتقلبات الأسواق والصدمات الخارجية يمكن أن تؤدي إلى فشل السوق أوانحراف التوزيع والتخصيص العادل للموارد، الأمر الذي ينتج عنه تحسن أوضاع البعض على حساب البعض الآخر، لذلك يكون من اللازم على الدولة التدخل لتأمين حصول كل فرد على حاجاته الأساسية كالتعليم والسكن والرعاية الصحية والنقل العام كما تضمن التشغيل التام لقوة العمل وتضمن التوزيع العادل للدخل والثروة وكل ذلك يدعو الدولة إلى أن تقوم بدور في الإقتصاد أكثر اتساعًا ونشاطًا مما يسمح به الفكر الرأسمالي[٢].

وهذا التدخل لا يقتصر على تقديم الخدمات الإجتماعية للأفراد فقط، بل يمتد إلى تخصيص الموارد بأكثر فعالية وتقليص الجوانب السلبية لحالات عدم الكفاءة في السوق وعلاج إخفاقات السوق، وهذا كله يهدف الى إسعاد الفرد وإشباع رغباته وفي إطار الحديث عن دور الدولة أيد ميردال Myrda بقوة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويرى ضرورة إعادة النظر في دور

---

(١) د. عادل أحمد حشيش، د. مصطفى رشدي شيحة: **مقدمة في الاقتصاد العام**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٤٩ – ٥٠

(٢) سلمى عبد الستار عبد الحميد: **حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**، الناشر مجلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، ٢٠٠٣، ص ٣٦.

السوق داخل النظام الرأسمالي، حيث قام بتقديم نموذجا أطلق عليه نموذج " اقتصاديات السوق المنظمة، وهو النموذج الذي ينظر إلى دور الدولة في التنمية بشكل مغاير لنظرة المدرسة الكينزية، إذ يرى بان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عامل ضروري في كل مراحل التنمية وليس فقط لتصحيح الاختلالات في عرض و طلب السوق[١].

ب : الآراء المعارضة لتدخل ادولة فى النشاط الاقتصادي

يرى بعض المعارضين لهذا الإتجاه أن الدولة لا يجوز لها ان تتدخل فى المجال الاقتصادي في أضيق الحدود، نظرًا لان الاقتصاد بمسماته الحر لا يقبل التدخل فيه من قريب أوبعيد، حتى لا يفشل النظام الاقتصادى الخاص بكل دولة، وأهم الآراء المعارضة لتدخل الدولة فى النظام الاقنصادي كالآتى:

١. **الطبيعيون:** يرفض الطبيعيون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود، ومن العوامل التي أدت بهم إلى تبني هذه النظرة هو تدهور الإنتاج الزراعي وسوء أحوال المزارعين بفرنسا، بسبب تدني دخولهم نتيجة تطبيق سياسة التجاريين التي كانت تنادي بخفض أثمان السلع الزراعية لتشجيع الصناعة، إضافة إلى القيود التي فرضتها الدولة على حرية التجار والمنتجين وكل ما يتعلق بالتجارة الداخلية أو الخارجية[٢]، بالاضافة الى فساد الجهاز الادارى للدولة، وتستند آراء الطبيعيين على ما يعرف بالنظام الطبيعي القائم على مبادئ الحرية وتحقيق المصلحة الشخصية والمنافسة، وهي بذلك تنادي بضرورة الرجوع إلى الطبيعة، لان هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي وتسيره بانتظام دون الحاجة إلى تدخل الدولة التي يجب عليها أن تترك تصرفات الأفراد الحرة تحكم سير الأحداث

(١) د. عادل أحمد حشيش، د.مصطفى رشدي شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام**، مرجع سابق، ص ٥٤ .٥٦

(٢) د. احمد جامع: **الرأسمالية الناشئة**، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ نشر ، ص ١٤٤.

الاقتصادية، وكل تدخل من طرف الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي يعطل النمو لان هناك يد خفية تعمل على خلق التوازن المستمر بين المصالح.

٢. **آراء الكلاسيك:** تقوم آراء الكلاسيك على فكرة إطلاق الحريات الفردية وفقًا لمقولة آدم سميث الشهيرة " دعه يعمل دعه يمر" وبالتالي تعتمد هذه المدرسة الاقتصاد الحر القائم على رفض تدخل الدولة في التأثير على آلية السوق الحرة والامتناع عن التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد[١]، وان الدور المناسب للدولة يجب أن يتقلص ليصبح دور الدولة الحارسة، وينادى الكلاسيك بضرورة إزالة الدولة لكل القيود التي تعوق النشاط الاقتصادي، مع ترك كل فرد حر في تحقيق مصلحته ويباشر كل الأنشطة الاقتصادية التي يختارها، وطبقا لمبدأ نظام الحرية الطبيعية فعلى الدولة أن تلغي الجهاز التنظيمي الذي يوجه السياسة التجارية وتكفل حرية مرور السلع داخل الدولة وان تحرر تجارتها الخارجية، ويرى أنصار هذه المدرسة بان هناك يدا خفية تتمثل في اقتصاد السوق تعمل من تلقاء نفسها على تحقيق التوازن الذاتي للاقتصاد، ومن ثم فان أي تدخل للدولة في هذا الإطار سيؤدي إلى الإضرار بالنظام لان جهاز الدولة من وجهة نظرهم غير كفؤ لتولي عمليات الإنتاج والتخصيص والتوزيع على نحو يحقق الكفاءة الاقتصادية والتشغيل الكامل، فالفكر الكلاسيكي ينظر الى سياسات العدالة التي تنتهجها الدولة على أنها وجه من أوجه حماية المجتمع، ووسيلة فعّالة للحد من الجرائم داخل المجتمع[٢].

---

(١) د. عاطف حسن النقلى: **مبادئ الاقتصاد المالي**، مكتبة النصر، الزقازيق ، مصر، ٢٠٠٢ ، ص ٦.

(٢) د.حازم حسانين محمد حسانين: **العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية في النظرية والدراسات التطبيقية (دراسة مرجعية)**، ٢٠٢٣م، ص٢٣٠.

٣. **آراء الكلاسيك الجدد:** في البداية كان يرى الكلاسك الجدد بان اقتصاد السوق يعاني من بعض الإخفاقات التي تتطلب ضرورة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي لعلاج هذه الإخفاقات الممثلة في الافتقار إلى المنافسة الكاملة وعدم الاستقرار وعدم العدالة والآثار الاجتماعية غير المرغوبة، لكن الأزمة الهيكلية التي تعرضت لها الدول الرأسمالية مع بداية السبعينات من القرن العشرين غيرت أفكار الكلاسيك وزعيم مدرسة جانب M.Friedmman الجدد التي قاد لواءها زعيم المدرسة النقدية ميلتون فريدمان حيث أرجعت هاتان المدرستان كل الأزمات في الاقتصاديات الرأسمالية إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ولذلك نادى الكلاسيك الجدد بضرورة تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ورفع يدها عن الشؤون الاقتصادية، وبدلا من تركيز الدولة على العدالة وإعادة توزيع الدخل والثروة فانه يتعين عليها أن تركز على الكفاءة والنمو، وهكذا يرى الكلاسيك الجدد بان الدولة لا تكون أكثر من دولة حارسة و لا تتدخل في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود على أساس أن جهاز السوق والمبادرة الفردية قادرين على مواجهة الإخفاقات التي تحدث في الاقتصاد(١).

وترى الباحثة أن آراء المعارضين لتدخل الدولة فى المجال الاقتصادى قد جانبها الصواب , لأن دور الدولة في الأساس هو حماية مواطنيها والسهر على راحتهم وذلك حتى يتمكنوا من مواصلة حياتهم والعيش بطريقة تتناسب مع مقومات الحياة، ولا يجوز ان تترك الدولة مواطنيها فريسة لتغول الرأسماليين, حيث ان فئة الرأسماليين يكون منهجهم هو رأس المال فقط دون اعتبار للفئات التى تعانى من ضيق فى حياتهم الاقتصادية، لذلك لابد للدولة ان تتدخل لحماية هذه الفئة الضعيفة.

---

(١) د. احمد رشاد موسى: **دور الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر**، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤ .

وفيما يلى نستعرض حجج كل من المعارضين والمؤيدين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

أولًا: حجج التيار المعارض لتدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى

وعلى الرغم وجاهة الآراء المؤيدة لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لتحقيق العدالة الاقتصادية بين المواطنين، إلا أن **الآراء المعارضة** وضعت حجج تؤيد به وجهة نظرها المعارضة لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وأهم هذه الحجج ما ياتى:

١. إن الإخفاقات التي يتعرض لها السوق سببها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذه الإخفاقات يمكن أن تختفي في حالة إمتناع الدولة عن التدخل، فمثلًا تبني الدولة لسياسة تجارية حمائية يؤدي إلى إضعاف الوضع التنافسي للمؤسسات المحلية وزيادة قوة النقابات العمالية، كما يترتب على تدخل الدولة من خلال سياسة نقدية أو سياسة مالية أن ينتج عنه عدم استقرار في السوق.
٢. إمكانية إستغلال أصحاب المصالح (أفرادًا أو مؤسسات) تدخل الدولة في بعض المجالات لتقوية نفوذهم وتعظيم أرباحهم، وعلى ذلك يمنع إستغلال النظام القانوني في الدولة لكي يخدم أصحاب هذه المصالح على حساب المستهلكين.
٣. تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على نطاق واسع يترتب عنه زيادة الإنفاق العام لمواجهة أعباء هذا التدخل، هذا يقتضي البحث عن موارد مالية إضافية سواء من خلال فرض ضرائب جديدة أو الرفع في نسب الضرائب المفروضة أومن خلال الإقتراض من الخارج أو من خلال التمويل بالتضخم، ولذلك يرى أنصار عدم التدخل أن الأفضل

للإقتصاد عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي تفاديًا للأضرار السلبية على الاقتصاد الوطني الناجمة عن مثل هذه القرارات[١].

٤. إن وجود الدولة في السوق غير ضروري لأن ما ترغب الدولة في القيام به يمكن للقطاع الخاص القيام به على أحسن وجه وأكثر فعالية.

٥. لا يشجع نظام الحوافز المطبق في المؤسسات العمومية من حدة المنافسة والإنتاجية في السوق خصوصا مع احتكار مصادر الإنتاج و توجيهها من جانب فئة قليلة قد لا تستحقها.

٦. أوضحت تجارب التخطيط المركزي محدودية إمكانيات السلطة المركزية على توفير بيانات دقيقة عن مجمل عناصر الإقتصاد الوطني، كما أدت البيروقراطية والجمود الإداري إلى عدم مسايرة التطورات الاقتصادية الحديثة الحاصلة إضافة إلى غياب الدافع عن العمل والحافز على الإبتكار.

ثانيًا: حجج التيار المؤيد لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي

قدم التيار المؤيد لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عدة حجج معتبرة مبينين الثغرات التي تشوب نظام السوق وتستدعي تدخل الدولة ومن أهم هذه الحجج نذكر الآتي[٢]:

١. عدم وجود بعض الأسواق أو تبعثرها مع ضعف علاقات الإتصال وتبادل المعلومات فيما بينها وكذا محدودية طبقة رجال الأعمال للإعتماد عليها في الدول النامية.

---

(١) د. قدي عبد المجيد: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ٢٠٠٣ ، ص ٢٥ .

(٢) د. رامي السيد فوزي: **دور الدولة في التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٩ – ٨٢، د. حازم الببلاوي: **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٨، ص ص ٣٦ – ٣٧.

٢. يتطلب التطور الإقتصادي والإجتماعي في الدولة قرارات إستثمارية على درجة كبيرة من الأهمية والضخامة و الخطورة لا يمكن أن يتحملها القطاع الخاص الذي لا يهمه إلا الربحية واسترداد رأس المال في أقرب الآجال، كما ان السلع العامة لا تجذب إهتمام القطاع الخاص لإنتاجها وهذا ما يحتم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مثل بناء الطرق العامة وحفظ الأمن وتحقيق العدالة....الخ.

٣. يعتبر نظام السوق أكثر عرضة للإضطرابات واقل قدرة على تصحيحها ذاتيًا، ولذلك فلا تعدو أن تكون فكرة "اليد الخفية" التي نادى بها "آدم سميث" والتي تعمل على تحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ماهى سوى وهم وليست صائبة، لأن سعي كل فرد لتحقيق مآربه الشخصية في الكثير من الأحيان لا يؤدي إلى نتيجة سلبية على المجتمع فقط بل قد لا يحقق حتى المصلحة للفرد نفسه بالمقارنة مع وضع بديل يمكن الوصول إليه بالتضامن والتفاهم بين الأفراد.

٤. فشل السوق عن تحريك الموارد بسبب ضعفه على تزويد المتعاملين بالمعلومات التي يحتاجونها عن التوزيع الحالي للموارد، وضعف المتعاملين في الكثير من المرات عن استغلال هذه المعلومات إما لإعتبارات تتعلق بالتقنية أو لإعتبارات تتعلق بالتكاليف.

٥. عجز السوق في توجيه الموارد الإقتصادية نحو أفضل استخدام بشكل يؤدي إلى تحسين وضعية الفرد دون الإضرار بباقي الأفراد، ولهذا تجد الدولة نفسها مجبرة للتدخل لإعادة توجيه الموارد الإقتصادية لصالح السلع المستهلكة من طرف محدودي الدخل والذين يشكلون النسبة الغالبة من المجتمع خاصة في الدول النامية.

٦. إغفال السوق للإعتبارات غير الإقتصادية مثل تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة لإن الأفراد ليس كلهم لديهم القدرة على الدخول

للسوق أو المشاركة في العملية الإنتاجية، وهذا يستدعي تدخل الدولة لحماية الفقراء ومحدودي الدخل لسد حاجاتهم من السكن والغذاء والصحة والتعليم.

وبعد عرض الآراء المؤيدة والمعارضة لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لتحقيق العدالة بين الافراد، ترى الباحثة أن الرأى المؤيد لتدخل الدولة فى النشاد الاقتصادى هو الرأى الصواب، حيث ان الدولة هى بالأساس الحامية لمواطنيها، وهى الوحيدة القادرة ان تكون حائط الصد ضد تغول الرأسمالية، وخاصَة فى أوقات الأزمات العالمية التى تضرب العالم بين الحين والآخر، مثل أزمة النقد الأوروبى التى حدثت عام ١٩٩٢، وكذلك الأزمة العالمية التى حدثت عام ٢٠٠٨، وأزمة جائحة كورونا التى حدثت عام ٢٠٢٠، والأزمة الحالية لحرب روسيا وأُكرانيا، كل هذه الأزمات ألزمت الدول بالتدخل فى النشاط الاقنصادى لحماية المواطنين وذلك عن طريق ضخ حزم حماية إجتماعية للتخفيف من حدة هذه الازمات، فالدولة تتدخل لحماية حقوق الافراد وتستخدم كل الوسائل القانونية والاقتصادية لتحقيق الأمان للمواطنين من حدة الآثار الاقتصادية التى يمكن ان تعصف بكيان الأسر.

أن دور الدولة لا يقتصر على تقديم الخدمات الأساسية ووضع الإطار القانونى لمباشرة النشاط الإقتصادي، وتوفير البيانات الرئيسية عن أوضاع الإقتصاد، ولكنها تضع فوق ذلك نظاماً قضائيًا وبوليسيًا لضمان إحترام القواعد الموضوعية وحماية حقوق الأفراد، وفى ذلك تظهر الدولة بإعتبارها سلطة قهر تملك – وحدها – إستخدام القوة المنظمة والمشروعة لضمان تنفيذ قراراتها وإحترام القواعد التى تضعها، فالسيادة التى تملكها الدولة – بإعتبارها السلطة النهائية لحسم الأمور – ليست فكرة نظرية ولكنها نظام يستند الى القوة المادية لضمان فاعلية هذه السيادة، وإذا كانت سيادة الدولة تستند الى القوة المادية مما يمكن الدولة من إستخدامها – فى الأحوال التى تقتضى ذلك – فان الدولة تحتكر فى نفس الوقت هذا الحق للقهر المنظم،

فالدولة وحدها تملك إستخدام القوة بشكل مشروع، اما استخدام القوة والقهر من عداها فإنه يعتبر عملًا مشروع، فالدولة المعاصرة تقوم على أساس ضرورة جعل جميع المنازعات بين الأفراد والمؤسسات سلمية عن طريقها وإن أى استخدام للقوة أو العنف من خارجها يعتبر خروجًا على القواعد المشروعة، فالدوالة وحدها هى التى يسمح لها باستخدام هذه القوة المادية استخدامًا مشروعًا.

ثانيًا: صور تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى

خضع دور الدولة لتطور كبير, وتَغيرَ حجم هذا الدور ومداه في الزمان والمكان, وبصفة عامة يمكن القول بأن الإتجاه العام كان لزيادة دور الدولة فى النشاط الإقتصادى نتيجة لما توفره من إمكانيات مالية ومؤسسية وتكنولوجية ساعدتها على مزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية, وفى نفس الوقت فقد ساهمت المذاهب الاشتراكية والتدخلية على زيادة دور الدولة, كما ساعد استقلال عدد كبير من الدول الفقيرة وتحملها مسئولية التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى عدد كبير من الدول النامية, ورغم كل هذه الإتجاهات العامة, فما زال هذا الدور مختلفًا من مكان لآخر بحسب ظروف كل مجتمع من حيث القيم السائدة والتراث التاريخى, فضلًا عن اننا بدأنا نلحظ إتجاهًا عكسيًا لتحجيم دور الدولة في بعض الدول التي يبدو أنها قد جاوزت درجة معينة من التدخل[1].

وشهدت الدولة الإسلامية عدة مظاهر لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي فكان دورها يستدعي التدخل على النحو الآتي:

١- إذا اثبت أن الأفراد عاجزين عن القيام بالنشاط الاقتصادي أويقصرون فيه أومعرضون عنه كمد السكك الحديدية أو إقامة الصناعات الثقيلة،

(١) د. حازم الببلاوي: **دور الدولة في الإقتصاد**، مرجع سابق , ص ٣٥ .

وكل ما تتعلق به حاجة الناس من الصناعات والمهن، فإن للدولة عند الضرورة إجبار من يحسن ذلك عن إن امتنع عن القيام به.

٢-إذا انحرف النشاط الاقتصادي عن الأصول الشرعية أو أضر بالصالح العام للمجتمع كإنتاج الخمور وإقامة المؤسسات والبنوك الربوية.

٣-إذا أرادت الدولة أن تحقق قدرا من التنمية الاقتصادية لرفع مستوى المعيشة والرفاه العام لأفراد المجتمع.

٤-في الحالات الاستثنائية كالحروب والمجاعات والحوائج.

٥-في منع الاحتكار وتسعيرة السلع التي تقوم حاجة جمهور الناس لها.

وتخلص الباحثة الى أن تدخل الدولة له مدى محدود، فلا يطلق للدولة العنان بالتدخل لمجرد شهوة، فالتدخل ليس مصادرة أو منافسة الأفراد، وإنما من أجل المصالح العامة دون مساس بحقوق الأفراد الشرعية، إلا إذا تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة وحتى يكون تدخل الدولة مشروعًا فقد وضع الشرع الضمانات الكافية التي تكفل عدم تجاوز التدخل لأهدافه المشروعة ومن أهم هذه الضمانات: شرعية الحاكم وهي عقد البيعة الذي يبرم بين الحاكم والأمة، وعدالة الحكم، وخضوع الدولة لأحكام الشريعة الإسلامية خضوعا مطلقا لا استثناء فيه، فالدولة الإسلامية دولة القانون والمؤسسات، ولا مكان للعشوائية والارتجال فيها، فكل شيء موضوع بقدر، و هناك ضوابط شرعية تضبط علاقة الحاكم بالمحكوم، و تجعل منها كلا متكاملا يتسم بالإنسجام و التوافق بدلا من الصراع و النزاع . فالإسلام لا يتنافى مع الطبيعة البشرية على حرية الملكية الخاصة التي احترمها وحماها واعتبر التعدي عليها ظلمًا وجورًا، كما أن السماح للقطاع الخاص بالتواجد ليس معناه إعطاءه الحرية الكاملة من أجل الاستغلال[1].

(١) د. رفيقة حروش: **الاقتصاد السياسي**، دار الأمة، الجزائر، ٢٠١١، ص ٢٨١.

ولقد عَرِف الفكر الاقتصادي عدة صور لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وإختلف هذا التدخل من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى تماشيًا والإمكانيات المالية والمؤسسية للدولة، إضافة إلى إختلاف ظروف وأوضاع كل مجتمع ومنه إختلاف درجة وحجم هذا التدخل على مستوى كل دولة، ولمناقشة هذه الفكرة يمكن تتبع صور تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.

ويهدف التدخّل الإقتصادي إلى مجموعة متنوّعة من الغايات السياسيّة أو الإقتصاديّة، مثل تعزيز النمو الإقتصادي، وزيادة فرص العمل، وزيادة الأجور، ورفع الأسعار أوخفضها، وتعزيز المساواة في الدخل وضبط الموارد الماليّة، وضبط أسعار الفائدة، وزيادة الأرباح، أو مواجهة إخفاقات السوق.

فالدولة تتدخل في النشاط الإقتصادي بهدف تحقيق العدالة الإقتصادية بعدة صور نستعرض منها ما يلي:

١. التنظيم والرقابة: بأن تضع الدولة قوانين وتشريعات تنظم الأسواق وتمنع الإحتكار وتضمن المنافسة العادلة وهذا النوع من التدخل يهدف الى منع الشركات الكبرى من السيطرة على السوق وإلحاق الضرر بالمستهلكين والمنتجين الصغار[١]

٢. توفير السلع والخدمات الضرورية للمجتمع: ويكون ذلك عن طريق توفير السلع والخدمات الأساسية التي تصعب الحياة بدونها (الدفاع، الأمن، التعليم، الصحة، القضاء، البنية الأساسية،....الخ)، سواء بطريقة مباشرة من خلال استثمارات القطاع العام والمؤسسات الحكومية ذات الكفاءة العالية، أوبطريقة غير مباشرة بالسماح للقطاع الخاص بتقديم هذه السلع والخدمات للمجتمع كإنشاء المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمستشفيات الخاصة وغيرها.

---

١) موقع www.fcdrs.com/economical/1096

٣. إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع: تدرك الدول عدم مقدرة إقتصاد السوق على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة نظرًا لتأثر هذا التوزيع بالندرة النسبية لعوامل الإنتاج، والممارسات الإحتكارية في الأسواق وهيكل توزيع الثروة، ولذا فهي تقرر التدخل لتحقيق ذلك، إلا أن تدخل الدولة لتحسين توزيع الدخل يجب ألا يخل بآلية عمل السوق الحر، أي لا يتعين أن يأتي عن طريق وضع حد أقصى لأسعار السلع والخدمات أو وضع حد ادني للأسعار والأجور، وإنما يجب أن يأتي عن طريق منح الدعم لمستحقيه إما في صورة نقدية أو في صورة عينية(١).

ومما لا شك فيه ان تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل والثروة على الافراد يمكن أن يحسن من الكفاءة الإقتصادية لأنه سيقلل من حالات الفقر بين أطياف المجتمع، وينشط من حالات الإستهلاك والإستثمار، ويقضي على الركود في الأسواق, وفي الواقع العملي تستخدم الدولة أساليب عديدة لتحقيق الأهداف التوزيعية منها المدفوعات التحويلية كالمعاشات وتقديم برامج لإعانة العاطلين عن العمل والمحرومين، رفع الحد الأدنى للأجور، ضمان العمل للفئات الفقيرة، وزيادة مظلة التأمين الإجتماعي، وتوفير الحاجات الضرورية للفقراء مثل السكن الإجتماعي والتعليم المجاني والصحة، مساعدة محدودي الدخل للإقتراض من البنوك بمعدل فائدة منخفض أو بدون فائدة للإستثمار في بعض المشاريع الصغيرة.

٤. تحقيق الإستقرار الإقتصادي: يرى الإقتصاديون بان إقتصاد السوق عرضة بإستمرار لتقلبات إقتصادية ذات طابع دوري حيث تؤثر هذه التقلبات على إقتصاديات الدول، خصوصًا في مرحلة الإنكماش حيث

---

(١) د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م، ص ١٥٦.

يتأثر كل من الأداء الإقتصادي ومعدلات التوظيف، وان تدخل الدولة من خلال السياسات المالية والنقدية يصبح واجبًا لنقل الإقتصاد من هذه الحالة إلى حالة التوازن والإستقرار الإقتصادي، في إطار سياسة ترمي إلى تحقيق معدل نمو مقبول في الأجل الطويل، مع أقل تضحية بالنمو في الفترة القصيرة[1].

(1) Knight Malcolm, Stabilization programs developing countries, Afroma Framework , Imf 2staff paper 1976, p1

,-Jhonson HARRY, Essays in monetary economics, 2eme ed, Gorge Allen, London 1969, p 279.

المبحث الثانى: مضمون العدالة الإقتصادية ومبادئها ومقومات تحقيقها .

العدالة تعني قانون يكفل من خلاله معالجة جميع مظاهر الفقر وما يتبعه من الجهل، بحيث يحقق الكفالة المرجوة لجميع البشر، وذلك عن طريق زيادة الدخل، وتنظيم الثروات، والقضاء على الاستغلال، ورفع مستوى المعيشة لجميع الأفراد في المجتمع.[١]

ويقصد بالعدل الإقتصادي استقرار الإنسان في رزقه وغذائه، لكي يعيش آمنًا على غذائه وأمنه، ويحيا حياة كريمة بعيدة عن الفقر والجوع.[٢]

فمقاصد العدالة تعتبر متوقفة على إلتزام الدولة لمبدأ الانصاف، وعدم الجور مع الصديق أو العدو، أومع المسلم وغير المسلم، على حد سواء عند مزاولة النشاط الاستثماري، اذ ينبغي على كل فرد أن يبتعد عن بخس الناس لأشيائهم، واحنكارهم، وتطفيف الكيل والميزان عليهم، ومكافحة الفساد بكافة صوره، وتحقيق الحرية الاقتصادية بحيث يكون لكل فرد فى الدولة الحق فى مباشرة النشاط الاقتصادى بما لا يخل من حقوق المستهلك[٣]، وتقتضي العدالة الإقتصادية أن نقرر حقيقة هامة وهى أن أى توزيع للدخول والثروات مهما كان النظام الذي نشأ في أحضانه سواء كان إسلاميًا أو رأسماليًا أوحتى اشتراكيًا، لا بد وأن يخلف تفاوتًا بين أنصبة آخذيه، بسبب اختلاف وتفاوت المعايير التي يستحق بها الأفراد تلك الدخول والثورات في كل نظام من تلك النظم الاقتصادية، وأن محاولة القضاء على هذا التفاوت أمر يخالف الطبيعة

---

(١) د.محمد الحسن محمد حامد: **اثر العدالة فى المعاملات المالية والاقتصادية دراسة وصفية تحليلية،** جامعة المرقب، مجلة القلعة، العدد ١٧، ٢٠٢١ م، ص٩٦.

(٢) د.عبد الباري حمدان سليمان، العدل الإقتصادي في الإسلام، الجزائر، ٢٠١٨، ص٦.

(٣) د. محمد الحسن محمد حامد الحضيري: اثر مقاصد العدالة فى المعاملات المالية والإقتصادية، جامعة المرقب، مجلة القلعة، العدد١٧، ٢٠٢١، ص٩٩

البشرية التي فطرت على التفاضل الطبيعي بين الأفراد في المواهب الإنتاجية التي يكتسبون بها تلك الدخول[١].

فالعدالة الإقتصادية في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية تتأسس على إقامة العدل في كل معاملة ومع كل متعامل مع تجنب ادخال الإعتبارات السياسية باعتبارها موجهًا للعلاقات الاقتصادية الدولية، الا ان الواقع في الاقتصاد الوضعي تتجه فيه مسار العلاقات الاقتصادية الدولية تارة لتعظيم مصالح الدول الصناعية المتقدمة على حساب الدولة الفقيرة، وتارة اخرى يسيرها الإعتبارات السياسية وحتى ولوكان على حساب الإعتبارات الأخلاقية[٢]،

ونظراً لتطور الدولة عبر القرون مع تزايد أهمية دور السياسة المالية وهي مجموعة التدابير والإجراءات التي تنتهجها الدولة وفقًا للمذاهب الإقتصادية وهي تعكس لنا الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة، وتحقق السياسة المالية ما وضعت من أجله، عن طريق أدوات ووسائل متعلقة الأولي بالنفقات العامة والثانية بالإيرادات العامة والثالثة بالميزانية العامة[٣].

وترى الباحثة أن أهمية العدالة الإقتصادية تظهر جليًا في الموازنة بين أفراد المجتمع فى فرص إكتساب الحقوق والتحمل بالواجبات الإقتصادية، موازنةً تساوى بينهم فيما يتساوون فيه، وتفاضل بينهم فيما يتفاضلون فيه، وتعالج ما قد يترتب من تفاوت اقتصادي.

وللتعرف على العدالة الإقتصادية اكثر كان لابد من التعرض لنقيضها وهو الظلم الاقتصادي حتى تبرز قيمة العدالة الإقتصادية وعليه سوف نتطرق

---

(١) د.صبري عبد العزيز ابراهيم: **العدالة الاقتصادية فى الاسلام**، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، مرجع سابق، ص١٥٢٢.

(٢) د.سيد عطية عبد الواحد: **نماذج من الاعجاز العلمي فى القرآن والسنه**، دار النهضة العربية، ٢٠١٣، ص١٣٦.

(٣) د. رجاء خضر، د. عصام عبد الوهاب: **أصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي** , مرجع سابق , ص ٥ .

الـى مفهـوم الظلـم الإقتصـادي، وأسـبابه، ووسـائل علاجـه وذلـك علـى النحـو الآتي:

أولًا: مفهوم الظلم الإقتصادي

يعيش عالم اليوم ظلمًا اقتصاديًا متعدد الاشكال واللألوان، فعلى الرغم مـن حصـول بعـض الـدول الإسـلامية علـى إسـتقلالها السياسـي، إلا أن هـذا الإستقلال لـم يتبعـه إستقلال إقتصـادي حقيقـي، بـل اتسـمت معظـم العلاقـات الإقتصادية الدولية بالتبعية بين دول المركز متمثلة فى الدول المتقدمة، ودول المحيط متمثلة فى الدول النامية، في إطـار مـا عرف بالعلاقة بين الجنوب الفقير والشمال الغني[١].

الظلـم الإقتصـادي هـو عكـس العـدل الإقتصـادى، فـاذا كانـت العدالـة الإقتصادية تقضي التساوي بين النَّاس في إكتساب الحقوق والتحمل بالواجبات الإقتصـادية، فـان الظلـم الإقتصـادي لا يعـدل بـين الأفـراد فـي اكتسـاب الحقـوق والتحمل بالواجبات الاقصادية.

ثانيًا: أسباب الظلم الإقتصادى

لاشك أن الظلـم الإقتصـادي النـاتج عن سـوء توزيـع الـدخول والثـروات في المجتمـع، أسبابه كثيرة ومتعددة، وحيث أنـه يصـعب الإلمام بها جميعًا لذا سنركز على العموم من تلك الأسباب وذلك على النحو الآتي[٢] :

١. أن يكون الظلم الإقتصادى راجع لأسباب شخصية متمثلة فى حب التملك وحب الذات فحب تملك رؤوس الأموال وحب الإنسان لنفسه فوق الآخرين، تجعله يبحث من خلال علاقاته الإنتاجية الى تأثير

---

(١) د.زيد بن محمد الرماني: **الظلم الاقتصادي متعدد الأشكال**، ٢٠١٠، على موقع الألوكة www.alukah.net

[٢]) د.صبرى عبد العزيز إبراهيم: العدالة الإقتصادية في الاسلام، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، العدد١٤، لسنة ٢٠٠٢م، ص١٦٥٦ الى ص ١٦٥٨.

المصلحة المادية الخاصة، محققًا أقصى ربح مادى ممكن حتى وان ظلم الآخرين.

٢. وقد يرجع الظلم الإقتصادي الى أسباب إقتصادية ينجم عنها إصابة المجتمع بتفاوت حاد في توزيع دخوله وثرواته، فطبيعة النظام الإقتصادى الذي يمكِّن فئة صغيرة في المجتمع من أدوات الإنتاج المادية، بينما يحرم باقي فئات المجتمع الكبيرة من ملكيتها فالإستحواز على معظم الناتج الاجتماعي هو الذي يؤدي الى التفاوت الحاد في توزيع الدخول، كتقليل عوائد العمال الأجرية بهدف تعظيم أرباح مراكز القوى في العملية الإنتاجية وهو عين الظلم الإقتصادى.

٣. وقد يكون الظلم الإقتصادي راجع لأسباب اجتماعية كالأصل الاجتماعي (الجاه) بمقتضاه يكتسب الشخص نصيبًا من الدخل بلا سعي او عمل، أو مستغلًا سلطاته ونفوذه، مما يؤدي الى تحقيقهم لدخول أكبر من باقي أفراد المجتمع وتزداد الطبقات الغنية غنى وتزداد الفئات الفقيره فقر وهنا يأتي دور الدولة في أن تحد من إتساع دائرة هذا الظلم الإقتصادي الواقع فضلًا عن دورها الذى ذكرناه سابقًا في معالجة الأزمات الإقتصادية والمالية التي تعتري النظم الإقتصادية وعجز السوق عن مواجهة تداعياتها، وهنا تصبح الحاجة ملحة لتدخل الدولة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي للعمالة الكاملة، وضبط الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات.

وترى الباحثة أنه لا شك أن الظلم الإقتصادي سيؤدى أولًا الى إعاقة الإستقرار الإجتماعي لإتساع حدة التفاوت بين أفراد المجتمع، وبالتالي إتساع دائرة الظلم الاجتماعي فيزداد الأغنياء أصحاب الدخول المرتفعة غنى، ويزداد الفقراء ذوى الدخول المنخفضة فقرًا. ثانيًا سيؤدى هذا الظلم الاقتصادي الى اعاقة التطور الإقتصادي لان سوء توزيع الدخول والثورات في المجتمع يعوق تطوره الإقتصادي، لإنه سيؤدي الى زيادة دخول الأغنياء، فيزيدون من

إستهلاكهم للسلع غير الضرورية، مما يؤدي الى سوء توزيع الموارد بين الإستعمالات المختلفة، كمان ان سوء توزيع الدخول يؤدي الى تخفيض دخول الفقراء، فيقل حافزهم نحو زيادة مجهودهم، ويخفض بالتالى من مقدرتهم الإنتاجية، ويعوق التنمية الإقتصادية.

ثالثًا: علاج هذا الظلم الاقتصادي

لعلاج هذا الظلم الاقتصادى يجب إتباع سياسة ذو حدين سياسة وقائية وسياسة علاجية [1]وهي كالتالي:

أ. سياسة وقائية: تتجسد في إرساء فرص متكافئة أمام أفراد المجتمع وفئاته في إكتساب الحقوق والتحمل بالواجبات الاقتصادية[2]، ووضع قواعد ومعايير من شأنها أن تضبط هذا التفاوت القائم على أسس موضوعية في إكتساب وتوزيع الثروات والدخول، مع فرض تكاليف إقتصادية عامة على ملكية تلك الدخول والثروات، بحيث يجعل ملكيتها شركة بين الأفراد والمجتمع، وتوظيفها لخدمتهما معًا.

ب. سياسة علاجية: تتمثل في عمل الدولة جاهدة على توفير مستوى معيشة لائق بالإنسان، فاذا لم يتمكن الفرد من توفيره لنفسه عن طريق إنتاجيته لأى سبب كعجزه الطبيعي أو البطالة الإجبارية،

---

[1]) الكاتب/ أنطونيو غوتيريش وهو الأمين العام التاسع للأمم المتحدة، وكا قد تولى مهام منصبه فى يناير ٢٠١٧، محاضرة بعنوان/ **التصدي لآفة اللامساواة:عقد اجتماعي جديد لعهد جديد**، وذلك على موقع https://www.un.org/ar/coronavirus/tackling-inequality-new-social-contract-new-era.

[2]) د.فوزية بن عثمان: **العلاقة التلازمية بين الكرامة الإنسانية والعدالة الإجتماعية وأثرها على تحقيق الأمن السياسي**، جامعة سطيف، مجلة جامعة التكوين المتواصل، المجلد ٨، العدد١، ٢٠٢٣م، ص٥.

فهنا يجب على الدولة توفيره له، وتوفير الدولة لهذا الحد، يؤدى الى إعادة توزيع الدخول لأنه يمول بالأخذ من الأغنياء والرد على الفقراء بكل أدوات إعادة التوزيع هذه.

ولا شك ان غرس مراقبة الله تعالى والخوف منه في السر والعلن وهو ما نطلق عليه الرقابة الذاتية (رقابة الضمير) بين أفراد المجتمع، هذه الرقابة هي التي تزرع في الإنسان المسلم الشعور بالمسئولية عن جميع الأعمال التي يؤديها[١]، وأن الله سيحاسبه عليها لقوله تعالى ﴿مَا يَلفِظ من قَولٍ إلا لَديه رَقيبٌ عَتيدٌ﴾[٢]

المطلب الثانى: مقومات تحقيق العدالة الاقتصادي

أولًا: مقومات تحقيق العدالة والإستقرار الإقتصادي

لا شك ان تحقيق الإستقرار الإقتصادي لا يتحقق إلا بتوافر بعض المقومات التي يجب أن تفعلها الدولة لتحقيقه, من أجل ذلك يجب على الدولة ان تتخذ بعض الخطوات والأهداف حتى تستطيع أن تحقق الإستقرار لمواطنيها, ونستعرض فيما يلي أهم هذه الأهداف وذلك على النحو الاتي:

١. **تحقيق برنامج توظيف لبعض المواطنيين:** وتتحقق هذه الحالة عن طريق توظيف كل شخص قادر وراغب ويبحث عن عمل يجب أن يلحق به و إلاّ فإن التوظيف يكون غير كاملًا، وبالمفهوم الواسع يعني الإستعمال الكامل لكافة عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية بحيث لا يبقى جزء من الموارد معطلًا في ظل الموارد والإمكانيات المتاحة، ويتم البحث عن تحقيق التشغيل الكامل لأن تعويض البطالة يعتبر تكلفة يتحملها المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من إمكانية تحقيق

---

[١]) د.هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الاسلامي والوضعي**، مجلة جامعة الأزهر–العدد الثلاثون–الجزء الثاني،٢٠١٤م، ص ٥٨٤.

[٢]) سورة ق آية رقم ١٨.

النمو الاقتصادي، ولقد أثبتت الوقائع التاريخية بأن التشغيل الكامل لا يتحقق أثناء الدورات الإقتصادية، ففي فترات الركود والكساد ينخفض معدل نمو الناتج نتيجة إنخفاض الطلب الكلي، مما يدفع بأرباب العمل إلى تسريح العمال بأعداد كبيرة، الأمر الذي يرفع من معدلات البطالة، وهذا الأمر له إنعكاسات إقتصادية وإجتماعية وسياسية خطيرة في المجتمع، ولتفادي هذا الوضع السيئ تتدخل الدولة بآليات عديدة لتحقيق ذلك ومن أهم هذه الآليات ما يأتى:

أ. **توفير فرص العمل:** لخفض البطالة أو لرفع حصة الإنفاق الحكومي لتنشيط الطلب الكلي ومنه رفع معدلات نمو الناتج الكلي، وبالتالي يزيد الطلب على عنصر العمل أو تخفض معدلات الضرائب على الدخل أو تنشئ آليات مكافحة البطالة.

ب. **تحقيق إستقرار الأسعار:** يعتبر هذا الهدف محوري بالنسبة للسياسة الإقتصادية الكلية، تجنبًا لحدوث التضخم الذي تسعى كل دولة لمحاربته، وبالتالي تصبح مسؤولية الدولة في غاية الأهمية لإحتواء تقلبات مستوى الأسعار ، فعدم الإستقرار في الأسعار يعرّض الإقتصاد ككل إلى هزّات عنيفة من خلال حدوث الكساد والتضخم، فتتدهور قيمة العملة في حالة التضخم و تسود البطالة في حالة الكساد، الأمر الذي يهدد الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في المجتمع، وهنا تصبح مسئولية الدولة أمرًا ضروريًا لعلاج الوضع حتى تعيد التوازن للأسعار سواء في حالة التضخم وفي حالة الإنكماش من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية[١].

٢. **توازن ميزان المدفوعات:** نميز بين نوعين من التوازن، التوازن الحسابي حيث يكون فيه الميزان دائمًا في حالة توازن بسبب طريقة

---

(١) د.معيزى قويدر: **تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي في ظل إقتصاد السوق**, جامعة البليدة, فى مجلة الاقتصاد الجديد, العدد ٨, مايو ٢٠١٣, ص ١٤٩ .

التسجيل التي تعتمد على القيد المزدوج في المحاسبة، وهذا التوازن لا يعني توازن النوع الثاني والمتمثل في التوازن الإقتصادي وهذا الأخير هو الذي يهم مخططي السياسة الإقتصادية، حيث يجب أن تتساوى مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة في حساب المعاملات الجارية والتحويلات وحساب رأس المال، ويعبر ميزان المدفوعات عن حالة الإقتصاد الوطني حيال إقتصاديات الدول كما يعكس مدى تطور إقتصاد هذه الدولة، ويجمع الإقتصاديون على أن توازن ميزان المدفوعات يمثل أهم الأهداف التي ترمي السياسات الإقتصادية بلوغها لأنه يسمح بالحصول على إستقرار العملة وتنمية المبادلات الإقتصادية، ويؤدي الإختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في غالب الأحيان عن حالة العجز إلى حدوث آثار على الإقتصاد المحلي، حيث يتعرض كل من الإستثمار والتشغيل للإنخفاض كما يمس هذا الإنخفاض قيمة العملة الوطنية مؤديًا بذلك إلى إستنزاف الإحتياطي الرسمي من العملة الصعبة ومن الذهب، مما يزيد من تفاقم عبء الديون الخارجية للدولة و يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، ولإزالة هذا الإختلال يجب على الدولة أن تتدخل لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات وبالتالي تحقيق الإستقرار الإقتصادي مستعملة في ذلك العديد من الإجراءات والسياسات[١].

٣. **مكافحة الفقر والتقليل من حدته:** مما لا شك فيه ان انعدام وتدني مستوى المعيشة والدخل السنوى، وإنتشار البطالة، ادى الى ظهور وإنتشار الأمراض وتدني المستوى الصحيّ، وظهور المشاكل الإجتماعية كالتفكك الأُسري، وظهور الآفات والجرائم بمختلف أشكالها مثل السرقة والسطو على ممتلكات الغير والمتاجرة بالمخدرات والقتل

(١) راجع د. سامي عفيف حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٧ ، ص٢٧.

وغيرها من الجرائم ذات الصلة بالفقر، ونظرًا لمخاطر الفقر الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وجب على الدولة ان تتدخل لمكافحته، وذلك بضمان حد أدنى من المعيشة للأفراد، إنشاء شبكات الحماية الإجتماعية، تشجيع الإستثمارات وزيادة المعدلات الإنتاجية لرفع معدل النمو الإقتصادي توجيه الإستثمارات نحو المناطق التي يقطنها الفقراء، العمل على إعداد برامج الحماية الإجتماعية عن طريق زيادة الأجور والمعاشات , وزيادة فرص التشغيل مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل لصالح الفقراء كوسيلة للحد من عدم المساواة[1]، تفعيل دور المنظمات غير الحكومية وإشراكها في محاربة الظاهرة، تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالإستجابة الفورية للحد من الفقر، وضمان الشفافية في شؤون الإنفاق العام والحكم لضمان وصول المساعدات لمن يستحقها، وتقوية الجوانب الأخلاقية لدى أفراد المجتمع وغرس فيهم روح التضامن والتكافل الاجتماعي.

٤. **حماية البيئة:** تعتبر حماية البيئة من أهم الموضوعات التي حظيت باهتمام واسع واخذ الوعي بأبعاد هذه المشكلة يزداد إنتشارا يوما بعد يوم لدى دول وشعوب المعمورة، بإعتبارها عنصرًا من عناصر الإستغلال العقلاني للموارد ومتغيرًا جوهريًا من متغيرات التنمية المستدامة، بإعتبار أن تلوث البيئة له آثار سلبية على المجال الحيوي من هواء وماء وتربة وحيوانات ونباتات من خلال الإنبعاثات السامة النفايات والإخلال بالتوازنات البيئية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كون الكثير من الموارد الطبيعية ناضبة وغير متجددة، مما يستوجب

(1) Fabio Bertranou and Roxana Maurizio.(2011). The role of labour market and social protection in reducing inequality and eradicating poverty in Latin America p26 , Presented at the OECD – International Conference on Social Cohesion and Development, Paris, January 20-21.

إستغلالها على نحو يصونها من النفاذ في المستقبل، ويكفل إشراك الأجيال القادمة في الإستفادة من هذا الإستغلال دون الإختلال أو تعطيل النمو.

وقد أخذت الدول على عاتقها إما منفردة أو منخرطة في جهد دولي لبعض الخطوات اللازمة لحماية البيئة على جميع الأصعدة تتضمن[١]:

أ. الحد من التلوث من خلال تعميق المسئولية المشتركة والمتباينة.

ب. الملوث يدفع الثمن من خلال تطبيق الوقاية خير من العلاج.

ج. الشفافية ومشاركة الآخرين من خلال تعزيز التنمية المستدامة.

٥. **حماية المستهلك:** في ظل التحرير الواسع للأسواق من أية قيود على تدفق السلع والخدمات إضافة إلى زيادة حدة المنافسة بين مختلف المؤسسات الإنتاجية بغية تعظيم الربح، أصبح المستهلك عرضة لجملة من الممارسات من قبل العديد من المؤسسات، حيث أصبحت تستعمل أساليب مختلفة بغض النظر عن مدى شرعيتها من عدمها لحمله على إستهلاك منتجات غير مطابقة للمواصفات وذات أخطار على صحته وسلامته من جهة الجودة أو النوعية، ولهذا أصبح من واجب الدولة من خلال تشريعات خاصة حماية المستهلك حتى يتمكن من الحصول على سلع وخدمات ذات جودة ونوعية وتناسب قدرته الشرائية، وتحافظ على صحته وسلامته وحقوقه، وهذه الحماية لن تؤتي ثمارها إلا من خلال تأمين سلامة السلع والخدمات وتحسين جودتها، توعية المستهلك وإعلامه وإرشاده على إستعمال أنماط

---

(١) جامعة الدول العربيةك **التنمية المستدامة وحماية البيئة**، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في تونس في سبتمبر ٢٠٠٦، ص ١١١

الإستهلاك وحقوقه وواجباته كمستهلك وفقًا لقانون حماية المستهلك، وضع معايير للسلامة الصحية والأمنية، ضبط قواعد الصنع، تمكين مؤسسات الرقابة من أداء دورها من خلال وضع مختلف أدوات الرقابة تحت تصرفها وإشراك جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالموضوع في هذا المسعى(١).

٦. **منح الإعفاءات الضريبية:** لا شك أن منح الإعفاءات الضريبية لبعض الفئات من الأفراد هو وسيلة من الوسائل التى تتدخل الدولة من خلالها لتحقيق العدالة الاقتصادية بين أفراد المجتمع، ومن ذلك وضع شرائح ضريبية منخفضة للأشخاص الأقل دخلاً, وزيادتها للأفراد الأعلى دخلاً، وذلك تخفيفًا للأعباء على الأشخاص المتدينية دخولهم، ومن هذا ما قررته وزارة المالية المصرية حديثًا من رفع حد الإعفاء الضريبى على ضريبة الدخل من٢٤٠٠٠ الفًا سنوياً الى ٣٦٠٠٠ الفًا سنويًا , وهذا بلا شك سوف يقلل من الأعباء المفروضة على بعض الأفراد الأقل دخلاً .

٧. **الإبتعاد عن الجور والظلم:** فمبدأ العدل يقوم على قيمة مطلقة وهى عدم التفريق في التعامل بين أفراد المجتمعات البشرية، فالجور والظلم يحبط كل الجهود الرامية الى تحقيق مقاصد العدالة نحو التنمية المستدامة، لذا فإن إستئصال جذور الظلم يعمق تحقيق التنمية الإقتصادية فى البلاد، فعلى الحكومات التي تنجرف نحو تحقيق الرفاهية بكل صورها للأثرياء(٢)، أن تحاول جاهدة لرفع المعاناة

---

(١) د. معيزى قويدر: **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق** , مرجع سابق، ص١٥٦ .

(2) Grimalda, G., Moene, K., Filgueira, F.,Fleurbaey, M., Gibson, K., Graham, C., Vuolo, R. L.,Nanavaty, R., Ono, H., Roemer, J. and Trannoy, A.(2018) "Social Justice, Well-Being, and Economic Organization," in IPSP (ed.) Rethinking Society for the 21st Century: Report of the International Panel on Social.

والظلم عن الأفراد والفقراء في المجتمع، وأن تكون إستراتيجية مؤسسات الدولة قائمة على العدل بين أفراد المجتمع والبعد عن كل أشكال الجور والظلم.

٨. **مكافحة الفساد الإقتصادي:** على الدولة ان تكافح كل مظاهر الإسراف والتبذير وإهدار المال بكل الطرق المتاحة، وعلىها ان تحافظ على النظام الإقتصادي عن كل ما يشوبه من سوء الإستخدام أوالإستغلال بأن تكافح إستغلال المناصب والوظائف السيادية التي

وضع مصر وبعض الدول ذات الدخل المتوسط في مؤشر مدركات الفساد (2022)

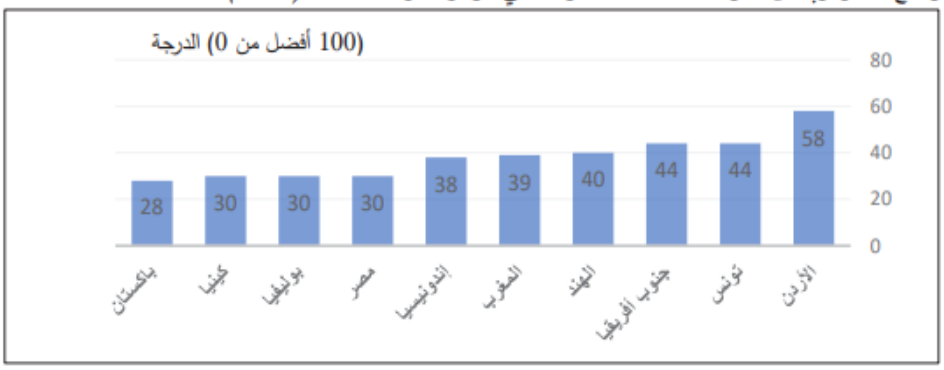

المصدر: Corruption Perception Index, Transparency International (2022).

تهدف الى تحقيق مكاسب شخصية، وتؤدي الى ضياع حقوق أفراد المجتمع الاقتصادية، وأن تضع قوانين صارمة ترتكز على سلسلة من الإجراءات العقابية، وأن تسند الدولة الى أجهزتها الأكفأ والأصلح، بحيث يكون النظام الإقتصادي قادرًا على معالجة جميع مظاهر الفقر والجهل[١].

خلاصة القول فإن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتحقيق العدالة الإقتصادية بين أفراد المجتمع الواحد يعتبر من القضايا الفكرية القديمة والحديثة في آن واحد، والتي تُطرح دائمًا من زوايا مختلفة تتماشى ومتطلبات

(١) د. محمد الحسن محمد حامد الحضيري: **أثر مقاصد العدالة في المعاملات المالة والاقتصادية دراسة وصفية تحليلية**، مجلة القلعة، جامعة المرقب، مجلة القلعة، العدد ١٧،٢٠٢١م، ص ٩٨.

كل عصر وظروف كل دولة، بإعتبار أن كل ما كان مناسبًا لزمن قد لا يصلح أن يكون مناسبًا لزمن آخر وما كان يصلح لدولة ما قد لا يصلح لدولة أخرى، ولهذا نجد الحجج التي تثار من طرف هذا الإتجاه أو ذاك تختلف من مكان لأخر ومن زمان لآخر كما إنها لا تأتينا بجديد وإنما الجديد يكمن في التطبيقات العملية للدول، ولذلك يبقى موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق العدالة الإقتصادية محل بحث ودراسة باستمرار، بإعتبار الدولة هي الموجه الأساسي للمجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، ودورها يبقى تكييفي يتغير بتغير الأرضية التي تقف عليها ومنها تنطلق للقيام بدورها، ولقد لعبت الدولة منذ ظهورها دورًا محوريًا وهي تتدخل في النشاط الاقتصادي بقيامها بمجموعة من المهام التقليدية التي مازالت تضطلع بها إلى يومنا هذا، وقد تزايد هذا الدور خاصة في ظل إقتصاد السوق بفعل الكثير من المتغيرات الفكرية والوقائع الإقتصادية والأزمات العالمية, وذلك من خلال سن التشريعات ووضع السياسات التوجيهية ومراقبة وتنظيم السوق وحماية المستهلك ومحاربة الجرائم المختلفة، وهذا كله يهدف الى تحقيق العديد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية سواء كان بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة إما منسجمة مع الإقتصاد أو مصححة له لإحداث الآثار المرغوبة، أما إذا انسحبت الدولة أو فرطت في التدخل فهذا سيضر بالإقتصاد الوطني ولا يمكن تدارك آثاره إلا بعد فوات الأوان وبتكلفة إجتماعية باهظة.

التوصيات

١. إعادة توزيع الإنفاق على قطاعات الدولة المختلفة، على أن يتم زيادة مخصصات الإنفاق لكل من قطاع الصحة والتعليم، وأن يكون الهدف من إعادة التوزيع هو تحسين كفاءة القطاع وزيادة الإنفاق على القطاعات الإستثمارية.

٢. يجب أن يكون هناك توزيع عادل للإنفاق العام بحيث يشمل كل محافظات مصر، ويراعى المحافظة الأحوج للإنفاق لسد مابها من

عجز، كما يراعى المحافظات الأكثر استثمارًا لزيادة حصيلة المال العام.

٣. التنسيق بين جهات التخطيط وجهات إعداد الموازنة، حتى يكون هناك ربط حقيقي بين الموازنة وخطط التنمية، بحيث تتم دراسة دقيقة للخطط الموضوعة، وآلية تنفيذها، وتكلفتها، ومدى تحقيق أهداف الإنفاق المرجوة.

٤. توفير البيانات والمعلومات على المدى الزمني البعيد مما لاشك أنه يؤدي الى تحقيق اكبر قدر من الشفافية والمسائلة لكل ما يتم إنفاقه من الموازنة العامة، لرفع كفاءة الإنفاق العام.

٥. تحجيم الفساد داخل الدولة والعمل على مكافحته بكافة السبل الممكنة من خلال تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة الفساد، وتشديد العقوبات واللوائح لمحاربة الرشاوى والمحسوبيات، وإستغلال الوظيفة العامة، بهدف الحفاظ على المال العام وترشيد نفقات الموازنة العامة على الأوجه التي لا تعود على الصالح العام بالنفع

٦. ضرورة وضع تقييم شامل للإنفاق الاجتماعي العام من خلال الرصد والتحليل الشاملين، بحيث يتجاوز الإنفاق التركيز التقليدي على الصحة والتعليم، لتشمل مجموعة من الخدمات الاجتماعية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (كدعم المزارع، دعم برامج إيجاد فرص عمل، تحفيز الشركات الناشئة) بحيث يتم إستثمار الموارد المالية والبشرية بالطريقة المثلى.

٧. وضع خطط اقتصادية تشمل جميع جوانب الإقتصاد الوطني وتهدف هذه الخطط الى توجيه الإقتصاد نحو أهداف محددة مثل التنمية المستدامة والعدالة الإقتصادية .

٨. توفير الدعم المباشر للفئات الأكثر احتياجًا مثل البطالة ، والرعاية الصحية المجانية، والإعانات السكنية،لا شك انه يضمن لجميع افراد

المجتمع مستوى معيشي كريم، ويحقق المساواه التى يبتغيها افراد المجتمع.

٩. تدخل الدزلة فى العملية الإنتاجية من خلال الشركات الحكومية أو من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع التنمية الإقتصادية المحلية، ال ان الدولة وهى تتدخل لتحقيق التوازن الإقتصادي يجب ألّا تفرط في التدخل حتى لا تتعطل قوى السوق الطبيعية

١٠. تضع الدولة القوانين والتشريعات التى تنظم الأسواق وتضمن المنافسة العادلة، وتهدف الدولة من خلال ذلك منع الشركات الكبرى من السيطرة على السوق ومنع إلحاق الضرر بالمستهلكين والمنتجين الصغار.

المراجع

١. **القرآن الكريم:**

- سورة الإخـــــلاص
- سورة الزمر، الآيـــة (٥٣)
- سورة الحجرات، الآيـة (١٣)
- سورة الكهف، الآيــة (٤٦)
- سورة المعارج، الآية (٢٤،٢٥)
- سورة الزاريات، الآيــة (١٩)
- سورة عبس، الآيــة (١:١٢)
- سورة ق، الآية (١٨).

أولًا: المراجع العربية

١. احمد جامع: **الرأسمالية الناشئة،** دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

٢. احمد رشاد موسى: **دور الدولة في النظام الاقتصادي المعاصر،** الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٩٩.

٣. أحمد سبع : دور **الدولة فى الاقتصاد بين الضرورة والحدود،** المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية, العدد ٧, ٢٠١٦ .

٤. جامعة الدول العربية: **التنمية المستدامة وحماية البيئة،** أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في تونس في سبتمبر ٢٠٠٦.

٥. حازم الببلاوى: **دور الدولة فى الاقتصاد**, دار الشروق, ١٩٩٨.

٦. حازم حسانين محمد حسانين: **العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية في النظرية والدراسات التطبيقية (دراسة مرجعية)**، ٢٠٢٣م.

٧. د. محمد الحسن محمد حامد الحضيري: اثر مقاصد العدالة فى المعاملات المالية والإقتصادية، جامعة المرقب، مجلة القلعة، العدد١٧، ٢٠٢١.
٨. رامي السيد فوزي: **دور الدولة في التنمية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠١.
٩. رجاء خضر، غصام عبد الوهاب: **أصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي دراسة مقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والتقليدي**، فى مجلة العلوم الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة النيلين، ٢٠١٤.
١٠. رفيقة حروش: **الاقتصاد السياسي**، دار الأُمة، الجزائر ٢٠١١.
١١. رياض عزيز هادي، مجلة العلوم السياسية،العدد٣٧، العراق، مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون.
١٢. زيد بن محمد الرماني: **الظلم الاقتصادي متعدد الأشكال**، ٢٠١٠، على موقع الألوكة www.alukah.net
١٣. سامي عفيف حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٧.
١٤. سلمى عبد الستار عبد الحميد: **حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**، الناشر مجلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، ٢٠٠٣، ص ٣٦.
١٥. سيد عطية عبد الواحد: **نماذج من الاعجاز العلمي فى القرآن والسنه**، دار النهضة العربية ،٢٠١٣.
١٦. صبرى عبد العزيز إبراهيم: **العدالة الإقتصادية في الاسلام**، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، العدد١٤، لسنة ٢٠٠٢م.
١٧. عادل أحمد حشيش، د. مصطفى رشدي شيحة: **مقدمة في الاقتصاد العام**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠.

١٨. عاطف حسن النقلى: **مبادئ الاقتصاد المالي**، مكتبة النصر، الزقازيق ، مصر، ٢٠٠٢.
١٩. عبد الباري حمدان سليمان، العدل الإقتصادي في الإسلام، الجزائر، ٢٠١٨.
٢٠. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.
٢١. عبدالله العروي، مفهوم الدولة، الناشر/ المركز الثقافي العربي، ولا يوجد سنة نشر.
٢٢. فوزية بن عثمان: **العلاقة التلازمية بين الكرامة الإنسانية والعدالة الإجتماعية وأثرها على تحقيق الأمن السياسي**، جامعة سطيف، مجلة جامعة التكوين المتواصل، المجلد ٨، العدد١، ٢٠٢٣م.
٢٣. قدي عبد المجيد: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ٢٠٠٣.
٢٤. محمد الحسن محمد حامد: **اثر العدالة فى المعاملات المالية والاقتصادية دراسة وصفية تحليلية**، جامعة المرقب، مجلة القلعة، العدد ١٧، ٢٠٢١ م.
٢٥. محمد دويدار: **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، بيروت.
٢٦. معيزى قويدر: **تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي في ظل إقتصاد السوق**, جامعة البليدة, فى مجلة الاقتصاد الجديد, العدد ٨, مايو ٢٠١٣.
٢٧. نادية الهواس ، محاضرات في المفاهيم الأساسية للقانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله،٢٠١٣.
٢٨. هارولد لاسكي: **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة عز الدين محمد حسين ، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٥.

٢٩. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الاسلامي والوضعي**، مجلة جامعة الأزهر-العدد الثلاثون-الجزء الثاني،٢٠١٤م.

٣٠. هلال ادريس مجيد: **الدور الاقتصاد للدولة في ظل العولمة**، رسالة دكتوراه (بحث غير منشور)، الجامعة المستنصرية، بغداد , ٢٠٠٥.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Jhonson HARRY, Essays in monetary economics, 2eme ed, Gorge Allen, London 1969, p 279.
2. Bourguignon F. (2016) Reflections on the “Equity and Development” World Development Report Ten Years Later. In: Basu K., Stiglitz J.E. (eds) Inequality and Growth: Patterns and Policy. International Economic Association Series. Palgrave Macmillan, London.
3. Cecchini,S. R. Holz,R and H. Soto de la Rosa. (2021). A toolkit for promoting equality: the contribution of social policies in Latin America and the Caribbean (LC/TS.2021/55), Santiago, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 2021
4. Fabio Bertranou and Roxana Maurizio.(2011). The role of labour market and social protection in reducing inequality and eradicating poverty in Latin America p26 , Presented at the OECD –

International Conference on Social Cohesion and Development, Paris, January 20-21.

5. Grimalda, G., Moene, K., Filgueira, F.,Fleurbaey, M., Gibson, K., Graham, C., Vuolo, R. L.,Nanavaty, R., Ono, H., Roemer, J. and Trannoy, A.(2018) "Social Justice, Well-Being, and Economic Organization," in IPSP (ed.) Rethinking Society for the 21st Century: Report of the International Panel on Social.

6. Knight Malcolm, Stabilization programs developing countries, Afroma Framework , Imf 2staff paper 1976, p1
7. World Social Science Report 2016World Sco iaeSnRpenedenlRpS oRt SnRa2do0n.

رابعًا: المواقع الإلكترونية

١. أنطونيو غوتيريش وهو الأمين العام التاسع للأمم المتحدة، وكا قد تولى مهام منصبه فى يناير ٢٠١٧، محاضرة بعنوان/ **التصدي لآفة اللامساواة:عقد اجتماعي جديد لعهد جديد**، وذلك على موقع https://www.un.org/ar/coronavirus/tackling-inequality-new-social-contract-new-era.

٢. حازم الببلاوى: **الأزمة المالية الحالية... محاولة فهم**، ص ٢٥، موقع http://www.iid.alnad.com

٣. موقع www.fcdrs.com/economical/1096

الملخص

تعتبر العدالة الإقتصادية من القضايا الأساسية التي تحظى بإهتمام بالغ من طرف جميع الفعاليات في المجتمع، لما تكتسبه من أهمية تجعلها مرآة تعكس المستوى الحضاري لهذا المجتمع، وتعد العدالة الإقتصادية أحد العوامل التي من شأنها الدفع بهذا المجتمع نحو التقدم والإزدهار، فكلما توافرت العدالة والمساواة في جل أوجه التنمية الإقتصادية –بحيث يتساوى الجميع فى الانتفاع بها، وتتحقق المساواة في تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع–كلما كانت مؤسسات الدولة قوية وفعّالة ومرنة وقادرة على دعم التغييرات الهيكلية التي تمر بها وتحسين الآداء المؤسسي بها، وتحقيق هذه العدالة يجب أن يكون حقيقيًا وفعليًا للحد من الإقصاء والتهميش والفقر ولخلق الثقة في جميع مؤسسات الدولة.

Summary

Economic justice is considered one of the basic issues that receives great attention from all actors in society, because of the importance it acquires that makes it a mirror that reflects the level of civilization of this society. Economic justice is one of the factors that will push this society towards progress and prosperity. The more justice and equality are available in most cases. Aspects of economic development – so that everyone is equal in benefiting from it, and equality of opportunity is achieved among members of society – whenever state institutions are strong, effective, flexible and capable of supporting the structural changes it is undergoing and

improving institutional performance therein, and achieving this justice must be real and effective to reduce Exclusion, marginalization, and poverty, and to create confidence in all state institutions.